الأمم المتحدة

A/C.5/65/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
2 March 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزينتال ..... (غواتيمالا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٩ من جدول الأعمال الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-67481 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١(تابع)

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (A/65/531 وA/65/593)

١ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): قال في معرض تقديمه تقرير الأمين العام بشأن المقترح المنقح لاستخدام موارد الميزانية العادية لتمويل مهام الدعم المعياري لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) (A/65/531)، إن المقترح المنقح يتعلق باستخدام موارد الميزانية العادية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وإن التقرير يتضمن مخططا تنظيميا للهيئة وخيارات للترتيبات الإدارية الخاصة بميزانيتها العادية. ويحدد التغييرات البرنامجية الضرورية والموارد اللازمة لتنفيذها. ووفقا للممارسة المتبعة، يتضمن التقرير أيضا معلومات موجزة عن الموارد الخارجة عن الميزانية للهيئة الجديدة.

٢ - وتأخذ التقديرات المنقحة في الاعتبار أساسا نقل البرنامج الفرعي ٢، المسائل الجنسانية وتمكين المرأة، من الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ إلى باب جديد في الميزانية هو الباب ٣٧، هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشمل برنامج عمل الهيئة برنامجين فرعيين ويورد ما هو موجود من إنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز، إلى جانب خمسة إنجازات متوقعة ومؤشرات إنجاز إضافية تصور النواتج الإضافية المراد تنفيذها باستخدام موارد خارجة عن الميزانية، نتيجة إضافة أنشطة وموارد من المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

٣ - ويبلغ مجموع الاعتمادات المقترحة لعام ٢٠١١، في إطار الباب ٣٧، ٥٠٠ ٩٨٣ ٦ دولار، وينم عن نقل ٧٠٠ ٦١٥ ٦ دولار من الباب ٩ ووجود اعتمادات إضافية قدرها ٨٠٠ ٣٦٧ دولار لتمويل إنشاء ثلاث وظائف جديدة. وبناء عليه، سيتم تخفيض الاعتمادات الأولية للباب ٩ التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٦٤ ألف، من ١٠٠ ٢١٧ ١٦٦ دولار إلى ٤٠٠ ٦٠١ ١٥٩ دولار.

٤ - وفيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية، اقترح نقل مبلغ ٢٠٠ ٣٢٢ ١ دولار، يمثل الموارد الخارجة عن الميزانية لعام ٢٠١١ في إطار البرنامج الفرعي ٢ من الباب ٩، إلى الباب ٣٧، إضافة إلى الجزء المقدر لعام ٢٠١١، ضمن موارد لمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ويبلغ ٠٠٠ ٧٦٨ ١٣٢ دولار. ويتوقع ورود تبرعات طوعية إضافية قدرها ٣٠٠ ٨٦٦ ٣٥٩ دولار لعام ٢٠١١، وبذلك يبلغ مجموع الموارد الخارجة عن الميزانية لهذا العام ٤٠٠ ٩٥٦ ٤٩٣ دولار.

٥ - وفيما يتعلق بالوظائف، فإن ٤٢ وظيفة، منها ٢٨ وظيفة من الفئة الفنية وما فوقها و ١٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة، المراد نقلها من الباب ٩ إلى الباب ٣٧، سيستمر تمويلها في إطار الميزانية العادية. واقتُرح أيضا إنشاء ثلاث وظائف إضافية - وظيفة برتبة وكيل أمين عام ووظيفة من الرتبة مد-٢ ووظيفة من فئة الخدمات العامة. وعلى ضوء الزيادة المتوقعة في التمويل الطوعي، يتوقع تزايد ملاك الموظفين لعام ٢٠١١ في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية من ٩٤ وظيفة إلى ٣٦٨ وظيفة.

٦ - ولتمكين لجنة البرنامج والتنسيق من استعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة المنقحة لهيئة الأمم

المتحدة للمرأة وأي فروق بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة، ستقدم الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق في سياق تقديم التغييرات الموحدة في خطة كل من فترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٢-٢٠١٣. وبالتحديد، سوف تقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق بأثر رجعي في دورتها التي ستعقد في تموز/يوليه ٢٠١١، تنقيحات الخطة المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، الناجمة عن إلغاء جزء عام ٢٠١١ من البرنامج ٢ من الباب ٩ ومن السرد الجديد في إطار الباب ٣٧. وإضافة إلى ذلك، ستقدم إلى لجنة البرنامج والتنسيق خلال تلك الدورة خطة فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، التي تراعي الإلغاء الكامل للبرنامج الفرعي ٢ من الباب ٩ واعتماد برنامج جديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٧ - واستجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٤، تم تقديم خيارين فيما يتعلق بالترتيبات الإدارية للميزانية العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونظرا للطابع الهجين للهيئة الجديدة، يفضل نهج الخيار ١. وفي إطار هذا الخيار، سوف تتاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة موارد من الميزانية العادية في شكل منحة تتولى الهيئة إدارتها وإنفاقها وفقا لنظامها المالي وقواعدها المالية وباستخدام نظامها الخاص لتخطيط موارد المؤسسة. وستقدم إلى مجلس مراجعي الحسابات البيانات المالية والحسابات ذات الصلة وفقا للإجراءات المعمول بها.

٨ - وقال في ختام كلمته إن صيغة المنح تستخدم منذ عدة سنوات لتنفيذ ميزانية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وستظل عملية وضع الميزانية دون تغيير إلا فيما يتعلق بالتنفيذ. وهكذا، تستطيع الجمعية العامة التحكم في هيكل البرامج وأدائها وأنشطتها ونواتجها والموارد الممولة من الميزانية العادية الخاصة بالوظائف وغير الخاصة بالوظائف.

٩ - **السيدة باشليه** (وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة): قالت إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لن يكون دورها دور أمانة تدعم العمل المعياري الحكومي الدولي فحسب بل ستضطلع أيضا بأنشطة تنفيذية على المستوى القطري كي تكون الإجراءات المتخذة على هذا المستوى متناسبة مع الأهداف ولالتزامات العالمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولدى الدول الأعضاء والمجتمع المدني توقعات كبيرة من الهيئة، نظرا لما يعتريها من قلق إزاء استمرار ما يعاني منه الكثير من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم من تمييز وتهميش واستبعاد.

١٠ - وقالت إن الاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، جرى على خلفية من التقدم البطيء في تحقيق الأهداف من حيث الأبعاد المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وما يُفتقد في مجالات مثل التعليم والوفيات النفاسية هو الإرادة السياسية وتخصيص موارد كافية على المستوى القطري. وإذا أدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مهمتها، فلن يموت هذا العدد الكبير من النساء عند الولادة ولن يكون الاغتصاب سلاحا مقبولا من أسلحة الحرب ولن تضيع القدرة الاقتصادية لنصف اليد العاملة للبلد بسبب الافتقار إلى التعليم.

١١ - وقالت إن الجمعية العامة أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتجميع ولايات وأصول أربع هيئات موجودة. وستكفل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بمزيد من الفعالية والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وستقدم دعما أفضل للدول الأعضاء. وتركز الميزانية المقترحة المعروضة حاليا في اللجنة على موارد الميزانية العادية لهيئة الأمم المتحدة؛ وسيقدم مقترح آخر، بشأن

موارد التبرعات، إلى المجلس التنفيذي الجديد عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وسوف تشكل الوثيقتان المقدمتان، معا، الهيكل التنظيمي الجديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعينان الحد الأدنى للقدرات اللازمة لتلبية الاحتياجات المحددة في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩. وقالت إنها تقوم حاليا بإعداد رؤية استراتيجية وخطة للهيئة الجديدة، من المقرر تقديمهما إلى المجلس في حزيران/يونيه ٢٠١١. وفي غضون ذلك، يجب مواصلة الأنشطة الجارية: فالدول الأعضاء تنتظر من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون هيئة كاملة التشكيل وجاهزة للعمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

١٢ - وتابعت قائلة إنه قد تم تحديد الوفورات في التكاليف ووفورات الحجم الناجمة عن إدماج الهيئات الأربع ولا شك أن ذلك سيحقق مزيدا من فعالية التكاليف. وستسنَد إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مهام وولايات جديدة، ويعين مدير تنفيذي برتبة وكيل الأمين العام، وستضطلع الهيئة بدور قيادي في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق العمل في مجال المساواة بين الجنسين على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري. ويتوقع أيضا أن تتمتع بقدرة أكبر على تلبية طلبات الدعم المقدمة من الشركاء الوطنيين. ويقترح مشروع الميزانية استخدام جميع الوظائف الممولة من الميزانية العادية ومن موارد خارجة عن الميزانية لأداء تلك المهام؛ غير أنه سيتعين زيادة موارد الميزانية العادية لتمويل وظيفة وكيل الأمين العام ووظيفة مدير الديوان من الرتبة مد-٢ ووظيفة دعم من فئة الخدمات العامة.

١٣ - ومن شأن إتاحة موارد من الميزانية العادية في شكل منحة، بعد سابقة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن تكفل احتفاظ الهيئات الحكومية الدولية بسلطة استعراض الجزء المخصص لتمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية والموافقة عليه واستعراض النفقات. عندئذ، ستتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من إدارة جميع مواردها باستخدام نظام متكامل لإدارة الموارد وتجنب المخاطر الإدارية والائتمانية المرتبطة بالإبقاء على نظامين للموارد المالية والبشرية. ويتمثل الخيار الثاني في الطلب إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إدارة الجزء الممول من الميزانية العادية من موارد هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ولما كان من المرجح أن يتم ذلك على أساس الاسترداد، فإنه سيتطلب أموالا إضافية. وسيؤدي الخيار ٢ بالفعل إلى نتيجة معاكسة لما كانت الجمعية العامة ترمي إليه بإنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، إذ سيبقي على انفصال الموظفين القائمين بمهام الدعم المعياري والتنفيذي بدلا من إنشاء هيئة واحدة ذات هوية واضحة وحس تضامني قوي. وعلى عكس ذلك، ستضمن صيغة المنح احتفاظ الجمعية بالرقابة على تمويل أنشطة الدعم المعياري من الميزانية العادية مع تمكين هيئة الأمم المتحدة للمرأة من العمل كهيئة متسقة.

١٤ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت، في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة بالموضوع (A/65/593)، إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة سيعزز قدرة المنظمة على تلبية الطلب المتزايد على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأثنت على وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفريق العامل معها لما أحرزوه من تقدم في تجميع ولايات ومهام الهيئات الأربع السابقة.

١٥ - وأضافت أن اللجنة الاستشارية تقوم حاليا باستعراض المقترح المتعلق باستخدام موارد التبرعات لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الذي سينظر فيه المكتب التنفيذي في عام ٢٠١١؛ وبناء عليه، لم تقدم اللجنة الاستشارية سوى تعليقات عامة على دور هيئة الأمم المتحدة ومهامها المقبلة، وردت في الفصل الثاني من تقريرها. ويجب أن تتجنب هيئة

الأمم المتحدة للمرأة أوجه التداخل مع ولايات الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمكاتب والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة، التي تعالج قضايا مماثلة. وينبغي لها أن تتبع أسلوبا حصيفا في توجيه مسيرة نموها المقبل وتسعى إلى استغلال جميع الفرص المتاحة لتحقيق فعالية التكاليف ووفورات الحجم. وينبغي أن ينشأ الهيكل التنظيمي النهائي للهيئة من واقع الاستعراض الكامل للاحتياجات من الموظفين في الميدان وفي المقر، وينبغي استكشاف جميع الفرص المتاحة لترشيد هيكل الوظائف في أثناء عملية توحيد الترتيبات المؤسسية وتعديلها.

١٦ - وقالت إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على خيار ''صيغة المنح'' لتنفيذ الجزء الممول من الميزانية العادية من الأموال المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فهذه الصيغة هي أفضل النهج من الناحية العملية بالنسبة لكيان هجين وهي تكفل أقصى قدر من الشفافية في إدارة موارد الميزانية العادية. وينبغي عدم إضعاف الاشتراط المتعلق بتقديم تقرير مفصل للجمعية العامة عن استعمال تلك الموارد.

١٧ - وقالت في نهاية كلمتها إن الفصل الرابع من التقرير يتضمن تعليقات مفصلة على المقترح المتعلق بإنشاء باب جديد في الميزانية يشمل تمويل الأنشطة المعيارية والتحليلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية على المقترحات المتعلقة بإنشاء الباب الجديد في الميزانية وإنشاء ثلاث وظائف جديدة.

١٨ - **السيد الشهاري** (اليمن): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يرحب بتعيين السيدة باشليه، وهي امرأة تنتمي إلى العالم النامي، كأول رئيسة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد أدت المجموعة وحركة بلدان عدم الانحياز، من خلال لجنة التنسيق المشتركة، دورا فعالا في العملية التي تمخضت عن إنشاء الهيئة الجديدة، بهدف إضفاء طابع مؤسسي على مفاهيم مثل الشمولية وامتلاك زمام المبادرة على الصعيد الوطني والتمثيل الجغرافي العادل. وينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تعكس مبدأ الشمولية بصورة تامة عن طريق إدراج جميع المناطق والبلدان ضمن هيكلها التنظيمي.

١٩ - وقال إنه واثق بأن إدراج المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة سيعزز أثر الأنشطة العالمية للتدريب والبحث التي يقوم بها المعهد بهدف تحقيق مبدأ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على نطاق العالم. وسوف تساعد في هذا المسعى خبرة المعهد وبرامجه وموقعه الجغرافي المناسب وقلة تكاليف تشغيل مرافقه في الجمهورية الدومينيكية.

٢٠ - ويساور المجموعة قلق من أنه، في إطار مقترح الأمين العام، سيتم تمويل ١,٤ في المائة فقط من مجموع الميزانية المقدرة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، البالغ ٥٠٠ مليون دولار، في إطار الميزانية العادية. ومما يثير القلق بصفة خاصة أن بعض الوظائف العليا برتبة الأمين العام المساعد وبرتبة المدير ستمول عن طريق التبرعات. ونظرا لأن هذه الوظائف تنطوي على مهام استراتيجية، فإنه ينبغي تمويلها عن طريق الأنصبة المقررة. وينبغي زيادة حصة هذه الأنصبة لضمان تمويل الهيئة الجديدة بشكل شفاف وقابل للتنبؤ. وعلاوة على ذلك، فإن فرط الاعتماد على التبرعات قد يغير توجه نشاط هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مما يجعلها تستند إلى الجهات المانحة ويبعدها بالتالي عن الأولويات التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢١ - وتؤيد المجموعة اتباع صيغة المنح لتنفيذ الجزء الممول من الميزانية العادية من الأموال المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن الأهمية بمكان الإبقاء على الإجراء الحالي الذي تقوم من خلاله الجمعية العامة باستعراض الموارد المتصلة

بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف والموافقة عليها، واتباع الإجراءات المعمول بها في استعراض لجنة البرنامج والتنسيق للإطار الاستراتيجي.

٢٢ - ويكتسي التوزيع الجغرافي العادل أهمية أساسية في ملء جميع الوظائف والمناصب، بما فيها الوظائف والمناصب في مكتب المدير التنفيذي، بغية تحسين مشاركة مواطني البلدان النامية، وبوجه خاص في الوظائف العليا.

٢٣ - **السيد غرولز** (بلجيكا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد أيسلندا وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ إلى جانب أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقال إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تشكل معلما جديدا في إصلاح الأمم المتحدة، ستكون حجر أساس في أنشطة المنظمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٢٤ - وقال إنه ينبغي وضع جميع الترتيبات الإدارية لإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحيث تكون جاهزة مع انطلاق الهيئة للعمل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وينبغي منذ البداية اتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب وجود تداخل بين ولاية الهيئة وولايات الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المكاتب والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة، التي تعالج قضايا مماثلة.

٢٥ - وقال في نهاية كلمته إن الاتحاد الأوروبي يؤيد استخدام صيغة المنح لتنفيذ موارد الميزانية العادية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. فتلك الصيغة، التي تستخدمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنجاح منذ عدة سنوات، تكفل إدارة تلك الموارد بكفاءة وشفافية.

٢٦ - **السيد إيراثوريث** (شيلي): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصة تاريخية لتعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وترحب المجموعة بتعيين السيدة باشليه، وهي امرأة من منطقة أمريكا اللاتينية، في منصب وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ فستكون الهيئة الجديدة، بتوجيهها، أداة هامة لمكافحة عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المرأة. وقال إن السيدة باشليه، بإدارتها الفعالة لتجميع ولايات ومهام الهيئات الأربع التي سيتم إدماجها في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ستساعد على تحسين التنسيق والاتساق في تصدي الأمم المتحدة للتمييز على أساس نوع الجنس. وقال إنه واثق بأن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سيواصل، بعد فترة الانتقال الأولية، توفير البحث والتدريب العالميين في مرافقه الواقعة في الجمهورية الدومينيكية، استنادا إلى القيمة المضافة التي تتمثل في خبرته وبرامجه وموقعه المناسب وقلة تكاليفه.

٢٧ - ومن الضروري التمسك بشكل صارم بالمبادئ التي تشكل أساس إنشاء الهيئة الجديدة، كما وردت في قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤. ومبدأ الشمولية - الذي يكفل تلبية هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل فعال احتياجات جميع المناطق والبلدان في مجال المساواة بين الجنسين - يكتسي أهمية خاصة. وينبغي أيضا تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، على النحو الواجب، عند ملء الوظائف، لا سيما في صفوف الإدارة العليا.

٢٨ - وينبغي أن تتاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد الضرورية للاضطلاع بولاياتها حتى يتسنى لها تحقيق الآمال الكبيرة المعلقة عليها. وينبغي تمويل الوظائف العليا من الميزانية العادية لا من التبرعات تجنبا للتدخل في اختيار كبار الموظفين. وينبغي أن تعمل الهيئة الجديدة على تعزيز التنسيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة، وتفادي الازدواجية

واستخدام الموارد البشرية والمالية على أحسن وجه ممكن وتحديد أوجه القصور المحتملة في إدارة هذه الموارد.

٢٩ - **السيد رويز ماسيو** (المكسيك): قال إن وفده يتفق مع التعليقات التي أدلت بها مؤخرا وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيما يتعلق بضرورة قيام الهيئة الجديدة بإضافة قيمة عن طريق توفير قيادة أقوى وتنسيق أفضل بشأن المسائل الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بدلا من أن تكون مجرد مجموعة تضم أسلافها. وقال إن تعيين الوكيلة الجديدة للأمين العام يتيح للمنظمة فرصة هامة: فوفده مقتنع بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظرا لمكانة السيدة الوكيلة وسجلها الحافل على الصعيد الدولي في مجال المساواة بين الجنسين، ستؤدي مهامها بكفاءة وفعالية تحت قيادتها.

٣٠ - وأضاف أن وفده يؤيد الإدارة المتكاملة لموارد الهيئة واستخدام صيغة المنح لتنفيذ عنصر الميزانية العادية. غير أنه ينبغي النظر إلى المقترح الحالي للأمين العام على أنه نقطة انطلاق يتم على أساسها إعداد مزيد من توقعات الميزانية بعد أن تصبح الهيئة جاهزة تماما للعمل في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومن الضروري أن تتاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد اللازمة في كل الأوقات لكي تتمكن تماما من العمل ومن تنفيذ ولايتها؛ وعليه، فإن وفده سينظر بعناية في أي طلبات لجلب موارد إضافية في المستقبل.

٣١ - وأضاف أن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي اتباع أسلوب حصيف لدى النظر في هيكل الهيئة الجديدة واحتياجاتها من الموارد المالية والبشرية، من أجل التقليل من تداخل المهام وازدواجيتها. وستواصل المكسيك أداء دور نشط في جميع محافل الأمم المتحدة التي تتناول المسائل الجنسانية وستقدم دعمها لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوصفها عضوا في المجلس التنفيذي للهيئة.

٣٢ - **السيد شين بو نام** (جمهورية كوريا): قال إن وفده، الذي طالما أيد الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، ملتزم تماما بهدف تحقيق اتساق أكبر على نطاق المنظومة سعيا لبلوغ تلك الأهداف. وعلما بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لا تضطلع فقط بولايات ومهام هيئات الأمم المتحدة الأربع المعنية بالمسائل الجنسانية، وإنما هي أيضا هيئة دينامية في حد ذاتها لها دور مهم في قيادة وتنسيق وتعزيز المساءلة في منظومة الأمم المتحدة في عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ونظرا لأن من المرجح أن يتطلب ذلك زيادة صافية كبيرة في الموارد البشرية والمالية في المستقبل القريب، فإن من الواضح أن نجاح الهيئة سيتوقف على ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم. وقال إن على الهيئة الجديدة أن تواصل استغلال جميع الفرص المتاحة لتحقيق عنصري الكفاءة ووفورات الحجم.

٣٣ - **السيد معرفي** (الكويت): قال إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة فرصة تاريخية للدول الأعضاء لكي تزيد دعمها لجميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وستقدم الكويت دعمها لعمل الهيئة الجديدة، التي ستكون أكثر فعالية بالمقارنة بهيئات الأمم المتحدة السابقة المعنية بالمسائل الجنسانية في مجال تحقيق تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وقال إن الكويت على ثقة من أن الآلية الجديدة ستقدم مساعدة أكبر للحكومات في ما تبذل من جهود لتحقيق تلك الأهداف.

٣٤ - وقال إنه تم تعزيز دور المرأة في المجتمع الكويتي؛ فبإمكان النساء الآن المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية للبلد وشغل مناصب عليا في الحكومة. وقال إن وفده يأمل في أن يساعد استمرار التعاون مع الأمم المتحدة على زيادة النهوض بحالة النساء وتمكينهن من المشاركة بشكل كامل في المجتمع، استجابة لواحد من أهم الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٥ - **السيد عبد الله** (ماليزيا): قال إن وفده يؤيد تماما عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وعلى الرغم مما أحرز من تقدم كبير في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، عن طريق اتفاقات إطارية مثل إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فما زالت هناك تحديات وعقبات كثيرة يجب مواجهتها. وقال إن وفده، بوصفه عضوا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيواصل تكثيف جهوده ومساهمته في عمل الهيئة في سبيل تلبية احتياجات النساء والفتيات على نطاق العالم.

٣٦ - وأضاف قائلا إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن الهيكل التنظيمي النهائي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ينبغي أن يعكس الاستعراض الكامل للاحتياجات من الموظفين، في الميدان وفي المقر، وقال إنه يؤكد أهمية الشفافية في هذا الصدد. ويؤيد الوفد نقل ٦,٦ ملايين دولار من الباب ٩ في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى الباب ٣٧، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المنشأ حديثا في الميزانية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ويشير إلى وجود اعتمادات قدرها ٧ ملايين دولار في إطار الباب ٣٧ المذكور، من بينها مبلغ مخصص لإنشاء ثلاث وظائف جديدة. ومن الأهمية بمكان أن تتاح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الموارد اللازمة لكي تضطلع بولاياتها بصورة فعالة.

٣٧ - **السيد كويو كاميلو** (الجمهورية الدومينيكية): رحب بقرار الأمين العام تعيين رئيسة جمهورية شيلي السابقة في منصب وكيلة الأمين العام لشؤون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فقال إن لدى الجمهورية الدومينيكية تقاليد عريقة في الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وضمان حقوق المرأة وتمكينها. وأشار إلى أن مقر المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة يقع في سانتو دومينغو، وقال إن وفده واثق بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة سوف تستغل بشكل كامل الثروة المتاحة في المعهد من المعارف والخبرات وأنه سيتم إدماج موظفيه ذوي الكفاءات المهنية والمؤهلات العالية ضمن القوى العاملة للأمم المتحدة.

٣٨ - وكعضو في المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لمدة السنوات الثلاث المقبلة، ستبذل الجمهورية الدومينيكية قصارى جهودها لتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق عدم التسامح إطلاقاً إزاء العنف ضد النساء والفتيات وكفالة أداء الهيئة لجميع الولايات التي أسندتها الجمعية العامة إليها. وفي هذا الصدد، ستعمل على ضمان إدماج جميع الولايات التي كانت من اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأربع السابقة إدماجا كاملا في البنية الجديدة، وتنفيذ هذه الولايات مع المراعاة الواجبة للتوازن الجغرافي. وستبذل الجمهورية الدومينيكية أيضا كل ما في وسعها لتقديم مساهمة مالية للهيئة الجديدة، رغم البرنامج التكيف الاقتصادي القاسي الذي تنفذه حاليا. وتأمل في أن تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل إبراز مكانة المسائل الجنسانية على المسرح الدولي فتساعد بذلك في القضاء على ما تواجهه المرأة حتى الآن من معاناة وإهانة وعدم مساواة في الكثير من أنحاء العالم.

٣٩ - **السيد بن موسى** (المغرب): قال إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة على حد سواء، فيما يتعلق بزيادة اتساق الإجراءات المتخذة لتعزيز حقوق النساء وتحسين أحوال معيشتهن في العالم أجمع. وعلى الرغم مما تنطوي عليه ولاية الهيئة الجديدة من تحديات تتطلب منها الاضطلاع بأنشطة تنفيذية في بلدان ومناطق مختلفة، مما سيقتضي تعبئة وتنسيقا كبيرين بين مختلف الأطراف المعنية، فإن القيادة التي ستوفرها الهيئة ستساعد بلا شك في إحراز تقدم في جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٠ - وقال إن وفده يؤيد تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من موارد الميزانية العادية ومن التبرعات. غير أنه يشعر بالقلق لأن التمويل من الميزانية العادية سيمثل حوالي ١,٤ في المائة فقط من مجموع موارد الهيئة في عام ٢٠١١. وأي نقص في التبرعات قد يعيق عمل الهيئة. وفيما يتعلق بالترتيبات الإدارية لموارد الميزانية العادية، ينبغي أن توافق الجمعية العامة على الخيار ١ كوسيلة لضمان الكفاءة والشفافية.

٤١ - وخلال السنوات العشر الأخيرة، نفذت الحكومة المغربية عددا من الإصلاحات التي تهدف إلى تمكين المرأة وكفالة المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة وحماية حقوقها وتعزيز دورها في المجتمع المغربي.

٤٢ - **السيد ليبرمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): أشار إلى أن الجهود الرامية إلى تحسين حالة النساء والأطفال على نطاق العالم تساهم إلى حد كبير في تنمية مجتمعاتهم وكفالة أمنها وازدهارها، وقال إن إنشاء الهيئة الجديدة يمثل أكثر من مجرد إصلاح لمنظومة الأمم المتحدة. فكما أفادت به اللجنة الاستشارية، إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة يشكل جزءا هاما من الجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة لتعزيز قدرتها على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وعلى وجه الخصوص زيادة الطلب على الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٣ - وقال إن وفده يؤيد بقوة مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف والموارد، كما اعتمدتها اللجنة الاستشارية، ويحبذ خيار التمويل ١ الذي يمكن به إدارة جميع الموارد إدارة متكاملة ويمكِّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من العمل بشكل فعال ككيان هجين يمول من مصدرين منفصلين فيما يتعلق بالأنشطة المعيارية والتنفيذية. ويتفق أيضا مع اللجنة الاستشارية على ضرورة بذل جهود لتحقيق الكفاءة وتبسيط المهام في مرحلة الانتقال والبداية.

٤٤ - **السيدة دنلوب** (البرازيل): أكدت التزام وفدها بتقديم الدعم الكامل لوكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقالت إن من الأهمية بمكان أن تسترشد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الهيئة الجديدة بمبدأ الشمولية، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤. وينبغي أن تتمكن هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقديم الدعم لجميع البلدان، المتقدمة النمو منها والنامية، في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤٥ - وفيما يتعلق بتمويل المهام المعيارية، قالت إن وفدها يؤيد بقوة زيادة حصة الموارد من الميزانية العادية لضمان حصول هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما تحتاج إليه من تمويل شفاف يمكن التنبؤ به لتلبية التوقعات الكبيرة التي تمخض عنها إنشاؤها. ومما يثير القلق أن التمويل من الأنصبة المقررة يتوقع أن يمثل حوالي ١,٤ في المائة فقط من مجموع موارد الهيئة لعام ٢٠١١. وينبغي تمويل الوظيفتين برتبة الأمين العام المساعد والمدير المدرجتين في الهيكل المقترح لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وما يقابلهما من نفقات غير متعلقة بالوظائف من الميزانية العادية وليس من الموارد الخارجة عن الميزانية، بسبب أهميتهما الاستراتيجية وطبيعة ولايتهما.

٤٦ - وقالت إن وفدها، إذ يضع في اعتباره أهمية استمرار الإجراءات العادية لاستعراض ميزانية الهيئة الجديدة والموافقة عليها والإبلاغ عنها، من أجل الحفاظ على سيطرة الجمعية العامة على الموارد المتعلقة بالوظائف وغير المتعلقة بالوظائف وتحقيق أقصى حد من الشفافية في إدارة موارد الميزانية العادية، يؤيد مقترح الأمين العام بشأن استخدام صيغة المنح. وأشار الوفد أيضا إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق ستقوم باستعراض التغييرات المدخلة على الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الناجمة عن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٤٧ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، ينبغي أن تقوم الهيئة الجديدة بتنسيق ممارساتها للأعمال مع ممارسات غيرها من مؤسسات الأمم الأخرى التي تقوم بأنشطة تنفيذية، لا سيما فيما يتعلق بشروط تقديم الخدمات في الميدان وفي المقر، تحت رعاية لجنة الخدمة المدنية الدولية. ومن المهم أيضا ضمان التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين على صعيد الموظفين، لا سيما كطريقة لكفالة تمثيل مواطني البلدان النامية في الرتب العليا. وأخيرا، يجب على الدول الأعضاء أن تبدي قيادة قوية وتتيح الموارد اللازمة لكي تفي الهيئة الجديدة بالتوقعات.

٤٨ - **السيد يامادا** (اليابان): قال إن وفده يرحب بالتقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة حتى الآن، خاصة فيما يتعلق بإعداد احتياجاتها التقديرية من الموارد في إطار الميزانية العادية في الوقت المناسب. وستقدم اليابان دعمها للهيئة في جهودها الرامية إلى اجتياز فترة الانتقال بنجاح، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤، فتصبح جاهزة تماما للعمل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومن الضروري بذل جهود لزيادة الكفاءة لكي يؤدي عمل الهيئة إلى مزيد من الفعالية في التنسيق والاتساق وتعميم المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقال إن وفده يتفق مع اللجنة الاستشارية في أنه، رغم ما لدى أصحاب المصلحة من توقعات كبيرة إزاء الهيئة الجديدة، ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تتبع نهجا حصيفا في إدارة مسيرة نموها وتسعى إلى وفورات الحجم كلما أمكن ذلك.

٤٩ - **السيد بوري** (الهند): قال إن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة يشكل مبادرة تحول إصلاحية تعزز عمل المنظمة في المجال الهام، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتلتزم الهند، التي يبلغ عدد سكانها من النساء أكثر من ٥٠٠ مليون، التزاما لا يتزعزع بأهداف هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتشكل المساواة بين الجنسين والإجراءات الإيجابية لكفالة تمكين المرأة أولوية وطنية ينص عليها دستور الهند وتشكل موضع تركيز الكثير من البرامج والسياسات الاجتماعية والاقتصادية المهمة.

٥٠ - ويشكل تشغيل الهيئة الجديدة أولوية عالية. ومن الضروري كفالة تزويد هيئة الأمم المتحدة للمرأة بموارد كافية لتجتاز فترة الانتقال بشكل سلس وتصبح هيئة فعالة وجاهزة تماما للعمل وقادرة على مواجهة ما يعترضها من تحديات عالمية هائلة في مجال تمكين المرأة. وينبغي أيضا تعيين عدد كاف من الموظفين في المكتب الجديد لوكيلة الأمين العام. وينبغي تخصيص الموارد واستخدامها بشفافية لمراعاة الأولويات المشتركة لجميع الدول الأعضاء، على أن يؤخذ في الاعتبار الطابع العالمي والحيادي والتمثيلي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥١ - وعلى الرغم من أن النسبة المئوية للأموال المخصصة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية صغيرة عن قصد، فإنها مهمة جدا لضمان المشاركة الحكومية الدولية في مهام الهيئة وعملياتها المعيارية وكفالة عنصر الرقابة الاستراتيجية الحكومية الدولية على هذه المهام والعمليات. وينبغي أن تبقي اللجنة المسألة قيد الاستعراض المستمر وتضمن عدم حدوث أي تراجع غير مقصود في دور الجمعية العامة في الإشراف على العمليات المعيارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٥٢ - **السيدة سميث** (النرويج): أشارت إلى أن النرويج ما فتئت منذ عقود تناصر بنشاط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقالت إنه لا شك أن إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة سيعزز قدرة أسرة الأمم المتحدة برمتها على إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف. وسيؤدي أيضا إلى تعزيز التنسيق والاتساق. وينبغي أن تكون الهيئة الجديدة أكثر من مجرد مجموعة تضم أسلافها؛ ولا بد لها أن تكون من أقوى

دعاة التغيير وأكفأ العاملين من أجله، على الصعيدين العالمي والقطري. وينبغي لها أن توفر الحلقات المفقودة بين الأطر المعيارية لحقوق الإنسان والأنشطة التنفيذية، وينبغي أن تحدد أهدافا واضحة وتركز، انطلاقا من النتائج، على تقديم تقارير عن حاصل الأثر المحقق وليس عن الناتج وحده. وإلى أن يتم ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تفي بتعهداتها والتزاماتها الخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد يتطلب ذلك في كثير من الحالات إدخال تغييرات على السياسات المحلية.

٥٣ - ومن المهم، عند النظر في تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الميزانية العادية، أن يؤخذ في الاعتبار أنها هيئة مركبة تضطلع ببعض من مهام الأمانة العامة للأمم المتحدة. وتؤيد النرويج المقترح المتعلق باستخدام صيغة المنح لتنفيذ موارد الميزانية العادية. وقد استخدم هذا الخيار بنجاح لسنوات طويلة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ونظرا للطبيعة الهجين لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن من شأن هذا الخيار تعزيز الشفافية في إدارة موارد الميزانية. وتتوقع النرويج أن يساهم التركيز بشكل أقوى على مبدأ الإدارة بالنتائج وإجراءات الإبلاغ سيساهم في استخدام موارد الهيئة بفعالية أكبر من حيث التكاليف. وأخيرا، ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نظرا للولاية الطموحة المسندة إليها والتي تتطلب تمويلا قابلا للتنبؤ ومستداما، أن تكثف جهودها لتوسيع قاعدة البلدان المساهمة.

٥٤ - **السيدة باشليه** (وكيلة الأمين العام المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة): أعربت عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء لما قدمته من دعم فقالت إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستتقيد بمبادئ الشمولية وامتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني والتمثيل الجغرافي العادل وستضطلع بأنشطتها على أساس الشفافية والمساءلة والاتساق والتنسيق. وقالت إنها ستعمل شخصيا لكي تحتفظ الهيئة بعلاقات بناءة مع المجلس التنفيذي ومع الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.